



القائمة العراقية.. (أرشيف)

الحياد والمصالح .. اعتراض العراقية على تعيين سفير أميركي أنموذجاً

يرى أكثر من مراقب أن هذه الدعوى تتناقى مع الإنسحاب الأمريكي من العراق، إذ أن هذا الطلب يعني أن العراق ما زال تحت غطاء الولايات المتحدة!! وكانت صحيفة "الحياة" قد ذكرت وهل يعتقد زعماء العراقية أن أميركا ستستجيب لهذا الطلب؟ ولعل من بديه القول أن الدول عندما تريد أن تتبادل السفراء، فإن الحق بالقبول أو الرفض يعود إلى قناعاتها، وهذا يعتمد على وسائل وطرق بروتوكولية، ويبدو أن العراقية توهمت أنها دولة فأقدمت على هذه الخطوة!! إن نظرة بسيطة على أداء هذه الكتل يشعر المراقب أنها لا تجيد اسبسط قواعد العمل السياسي والدبلوماسي، إنها لا تعرف متى تكون محايدة؟ ولا تعرف متى تكون نفعية؟ ولا تعرف أن تفرض بينها مصالحها، وبين المصلحة الوطنية، التي أصبحت الضحية الكبرى من قبل الجميع. جدير بالذكر أن القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي اعترضت في رسالة وجهتها إلى الكونغرس الأمريكي على ترشيح بريث

هذا السفير أو ذاك في بغداد؟ وهل يحق لها -كما رشح ذلك من مصادر مطلعة- أن توجه رسالة إلى الكونغرس تطالبه فيها بعدم الموافقة على تعيين سفير جديد في بغداد خلفاً لجيمس جيفري؟ وربما الأكثر من ذلك، وهو ما يتخير الدهشة، الأسباب التي ساقته القائمة معللة ذلك بأن السفير الجديد "منحاز إلى أطراف سياسية وعمل على تفتيت القائمة العراقية وساهم في تشكيل الكتلة البيضاء خلال الفترة الماضية، كما أنه يمتلك

مع العراقية أبداً، فقد انفرط في بغداد، يمثل نوعاً من اللوثة السياسية لهذه القائمة التي أتت طيلة السنوات الماضية وصفة بأنها قائمة بأكثر من رأس، ولعل المثير أن زعيم القائمة ومقربيه لا يريدون أن يقتنعوا بأن القوى المحكمة بالشأن العراقي إضافة إلى سوء إدارتها للملفات (العراقية) لم تسمح لها أن تحصل على ما تريد، هل يحق للدولة بحجم أميركا كي لا تعين



ربما ستعيد كلاماً جاء في مناسبات سابقة، مقاده أن عراق ما بعد ٢٠٠٣ لم ينتج طبقة سياسية ناضجة وواعية، وأن من يتصدى للعملية السياسية خلال السنوات التسع الماضية لم يخرج من شرنقة دور المعارضة التي كان ينتمي لها، وبقي أسيراً لتلك الأفكار والمحددات التي تتقزم عندما نضعها أمام إدارة الدولة، أو المساهمة في بنائها، ففي اسبسط مفاهيم السياسة وأدبياتها أن ليس هناك صداقات أو عداوات دائمة



□ تحليل سياسي / ماجد طوفان

بقدر ما هناك مصالح، وهذه المصالح يشترط فيها ألا تكون شخصية أو فئوية ضيقة، فالقصد بالمصالح هنا ما يعود بالنفع على الدولة ومواطنيها من مكاسب، وهذا ما لم يلحظه المراقب في أكثر الصراعات الدائرة بين الأحزاب والكتل السياسية، فداوماً ما كانت الخطوط الرئيسية وحتى الفرعية هي من حصص المتصارعين فقط، ولعل اعتراض القائمة العراقية الأخير على اعتراف الولايات

المتحدة تعيين سفير جديد لها في بغداد، يمثل نوعاً من اللوثة الشخصية لهذه القائمة التي أتت طيلة السنوات الماضية وصفة بأنها قائمة بأكثر من رأس، ولعل المثير أن زعيم القائمة ومقربيه لا يريدون أن يقتنعوا بأن القوى المحكمة بالشأن العراقي إضافة إلى سوء إدارتها للملفات (العراقية) لم تسمح لها أن تحصل على ما تريد، هل يحق للدولة بحجم أميركا كي لا تعين

قائمة علاوي: لن نكون سبباً في تآزيم المشهد السياسي الدعوة: سنشارك في المؤتمر الوطني .. ورقتنا شاملة للخلافات

وأكد العلواني في تصريح مكتوب تلقت المدى نسخة منه: إن العراقية لن تكون سبباً في تآزيم الوضع السياسي العراقي، مبيناً أنها تساند كل طرح تلمس منه رغبة جدية في إنهاء حالة التآزم والشد والجذب التي تنعكس سلباً على واقع العراقيين كافة. وأضاف النائب عن العراقية التي يتزعمها إياد علاوي: لقد أيدنا فكرة عقد مؤتمر وطني يجمع الكتل السياسية كافة، ولكن بشط أن يسبقه حسن نوايا يدور بعضها حول تنفيذ مطالب الكتلة العراقية أو تقديم ضمانات لحوار وطني حقيقي يمتاز بالصراحة والجدية في حل المشاكل العالقة، ومرعباً عن اعتقاده بأننا لم نصل بعد إلى طريق العودة وإن حل الأزمة ممكن وليس صعباً. وتابع: إن العراقية قدمت تنازلات عديدة منذ تشكيل الحكومة وإلى يومنا الحالي، وهذا ما لم نره من باقي الكتل السياسية، مبيناً أن عقد المؤتمر الوطني أصبح لا جدوى منه خلال هذه الفترة كونه شهد الكثير من التسوية والماملة.



المرتعب أشار الجبوري إلى "أن المرونة في الطرح يجب أن تكون حاضرة لاسيما في المسائل السياسية.. إذ يمكن إيجاد حل لخلاف المملك مع رئيس الوزراء نوري المالكي من خلال لقاءات جانبية تعقد على هامش اجتماع الخميس". من جانبه، قال النائب عن ائتلاف العراقية خالد العلواني إن تعاطي بعض الكتل مع الأزمة السياسية الراهنة التي يمر بها البلد يوحي بوجود رغبة لاستمرارها على هذا الشكل الذي يشل جوانب الحياة المختلفة.



بموجبها الحكومة، ومستقبل العراق ما بعد الانسحاب من خلال وضع قاعدة يتم الاستناد إليها في حل الأزمات السياسية". كما ستعمل الكتل السياسية على إصلاح السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأوضح الجبوري سيتم الاتفاق على النظام الداخلي لمجلسي الوزراء والنواب، أما الملف الأخير فقد قال النائب عن دولة القانون انه لتوضيح طبيعة العلاقة بين حكومتي المركز والإقليم. وعن إمكانية تقديم ائتلاف دولة القانون تنازلات في المؤتمر

يجوز أن يقتصر على مصالح فئوية لهذه الجهة أو تلك، وإنما يجب على الكتل أن تناقش كل الخلافات والمشاكل، مبيناً أن "التحالف الوطني قدم ورقة شاملة لمناقشة جميع المسائل لتطرح على طاولة اجتماع القيادات العراقية خلال اللقاء الوطني". وأعرب العبادي عن أمله في "مشاركة جميع الكتل السياسية في اللقاء الوطني بقلب مفتوح و عقلية مفتوحة لحل الخلافات وتذليل الصعاب وليس لتسجيل نقاط على هذا الطرف أو ذاك لأنها لانهم المواطن بالدرجة الرئيسية"، لافتاً إلى "حاجة الأطراف إلى مجلس القضاء الأعلى لتوضيح ما أثير في وسائل الإعلام عن قضية النائب السابق مشعان الجبوري الذي قدم نفسه للقضاء بقضية واحدة وتم تبرئته، فيما تركت بقية القضايا". وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري قد أكد مناقشة 4 ملفات في المؤتمر الوطني، نقلت عنه (المدى) القول أسس الأول "سيبحث المؤتمر اتفاقيات أربيل التي تشكلت

□ بغداد/ المدى

أكد حزب الدعوة بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي الاجتماع الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني، داعياً جميع الكتل السياسية إلى حضور الاجتماع للوقوف على جميع المشاكل التي عصفت بالعملية السياسية وإزاحة العقبات. وقال الناطق باسم الحزب حيدر العبادي خلال مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان وحضرته المدى إن "التحالف الوطني ماض لعقد اللقاء الوطني بين الكتل السياسية في موعده المحدد لمناقشة المشاكل والعقبات التي تشكل تحدياً للعملية السياسية". وأضاف العبادي أن "هناك الكثير من العقبات في عمل الدولة العراقية في الجانب التشريعي والتنفيذي والقضائي، إضافة إلى وجود مشاكل في العلاقات بين المحافظات والمركز وكذلك بين المركز وإقليم كردستان". وأوضح القيادي في ائتلاف دولة القانون أن "الملفات العالقة يجب أن تناقش في اللقاء الوطني، ولا

للتبار إلى جعله عبءاً للأخرين. وفي إجابة أخرى للصدر عن استفسار من أحد أتباعه عما إذا كان سيسمح لرؤساء كتلة الأحرار التابعة للتيار بالترشح للانتخابات، تمنى أن "يكونوا عاملين من أجل كسب الشعبية"، لافتاً إلى أن "الشعبية تأتي بالعمل الجاد والدؤوب والمنظم والحقيقي خصوصاً بعد عدم عمل البعض منهم من أجل الدين والوطن". وفي جواب آخر أيضاً بشأن الذين رشحوا للانتخابات السابقة في قوائم "خارج طاعة التيار مثل صدر العراق والرساليون"، وعما إذا كان سيسمح لهم بالترشيح في الانتخابات المقبلة، قال الصدر، "أنت تقول خارجين عن الطاعة فكيف لهم أن يطبعوا". وكان التيار الصدري أعلن في تشرين الأول من عام ٢٠٠٩ عن إجراء انتخابات تمهيدية في قواعده لاختيار مرشحيه إلى الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني ٢٠١٠ ضمن قائمة ائتلاف الوطني العراقي. وجررت انتخابات مجالس المحافظات في العام ٢٠٠٩ في أنحاء العراق باستثناء كركوك وإقليم كردستان. يذكر أن زعيم التيار الصدري كان قد أعلن براءته من ست كتل انتخابية محسوبة على التيار، بما فيها "الرساليون"، مشدداً على أن تلك الكتل "لا يمتون لنا بصلة على الإطلاق".



الصدر

□ بغداد/ المدى

دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس، العراقيين إلى ضرورة التدقيق في اختيار المرشحين لانتخابات مجالس المحافظات، وأكد أن بعض رؤساء كتلة الأحرار التابعة للتيار لم يعملوا من أجل "الدين والوطن"، لافتاً إلى وجود مرشحين خارجين عن طاعته.

وقال الصدر رداً على سؤال لأحد أتباعه فيما إذا كان التيار يعترم إجراء انتخابات تمهيدية قبل انتخابات مجالس المحافظات المقبلة، لاسيما أنها قد "تسفر عن فوز مرشحين غير جديين من أمثال كاظم الصيادي"، جاء ذلك في بيان حصلت المدى على نسخة منه "إن عقلياً الانتخابات ما زالت هشة عند الكثير من محبي آل الصدر كما غيرهم من العراقيين، لكن ليس معنى ذلك إلغاء الانتخابات التمهيدية". ودعا زعيم التيار الصدر أتباعه إلى ضرورة التنبه لهذا الموضوع والتدقيق عند الاختبار، بقوله "التفتوا رجاء". وأعلن الصدر في بيان صدر عن مكتبه في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ٢٠١٠، براءته من النائب عن الكتلة الصدرية كاظم الصيادي على خلفية اعتداء الأخير على أحد قادة الأجهزة الأمنية في الكوت ووصفه بـ"الوحي". داعياً الهيئة السياسية

تنتائيل

■ عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

الشهرستاني بعينين أم بوحادة؟

كلما سمعت أن أديباً مرموقاً أو فنانياً مشهوراً أو عالماً بارزاً قد تولى منصباً حكومياً تملكتني الحيرة واستبدت بي الاستغراب: كيف يقبل المنكف عالي الشأن، سيد نفسه، بأن يتحول إلى عبد لمنصب لا بد أن يتسبب في الإساءة إلى مكانته وسمعته فضلاً عن سرقة وقته الثمين؟ في سنوات المعارضة استقبلنا بحفاوة خبر فرار الدكتور حسين الشهرستاني إلى الخارج، فسمعته كعالم ذرة حكم عليه الدكتاتور بالإعدام ثم السجن المؤبد كانت قد سبقته إليها. وبعد سقوط الطاغية قدرنا فيه اعتذاره عن عدم قبوله منصب رئيس الحكومة المؤقتة وقلنا إن الرجل يتصرف كعالم للانصراف إلى علمه وخدمة المجتمع عن هذه الطريق الحيوية.

بصرف النظر عما يكمن وراء عدول الدكتور الشهرستاني لاحقاً عن قراره ذلك وولوجه درب السياسة والحكومة، فإنه بدا لنا ناشطاً سياسياً من الطراز الأول، تارة عبر تشكيل كتلة سياسية وأخرى بالترشح للانتخابات النيابية وثالثة وليست أخيرة بتولي المناصب الحكومية، فيما تالتت علامات علميته.

لا شك أن الدكتور الشهرستاني الآن من النجوم اللامعة في ميدان السياسة والحكومة وليس في ميدان العلم، وزاد من نجوميته انه كثيراً ما يعود إلى التصريحات المثيرة التي يستحقها الإعلام في العادة ويركض الإعلاميون وراءها. ومن هذه تصريحاته الأخيرة بشأن قيام إقليم كردستان العراق بتهريب "معظم" النفط الذي ينتجته إلى إيران، وهي تصريحات ثنى عليها في مؤتمر صحفي مشترك وزير النفط الخاضع لإشراف وإدارة الشهرستاني باعتبار الأخير نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الطاقة.

إذا صحت معلومات الدكتور الشهرستاني ووزيره فإن النفط المهزّب هو نطف خام لأن الإقليم لا يملك مصفى للنفط، وهذا بغض سياسات نظام صدام الذي لم يكن يريد بناء أي مرفق اقتصادي يعود بالفائدة على الإقليم وشعبه، وهي سياسات يبدو أن خلفاء صدام يفتقون آثارها. وبالطبع فإننا جميعاً نعرف أن إيران من أكبر دول العالم المنتجة للنفط، وهي بالتالي ليست في ميسيس الحاجة للنفط الخام، وإنما للمشتقات النفطية التي تواجه طهران مصاعب في إنتاجها بسبب تخلف صناعتها واشتداد العقوبات الدولية عليها.

إلى جانب هذا نعرف أيضاً أن لا أنابيب تنقل النفط من إقليم كردستان إلى إيران، وإن وسائل نقل النفط "المهزّب" من الإقليم إلى إيران تتراوح بين الشاحنات الحوضية والبغال، ذلك أن المناطق الرابطة بين الإقليم وإيران هي بأجمعها جبلية.

ليس من المستبعد أن يكون هناك نفط كردستاني يُهرّب إلى إيران، فالتهرب بين العراق وجيرانه جميعاً قائم على قدم وساق، وهو يشمل كل شيء بما في ذلك المخدرات التي تأتي بكميات كبيرة إلى العراق من إيران بشكل خاص، كما يعرف الدكتور الشهرستاني.

في أجواء حماسة الدكتور الشهرستاني الوطنية حيال قضية التهريب، يطرح نفسه سؤال مركب وجدي للغاية: ماذا عن تهريب النفط القائم على قدم وساق منذ ٢٠٠٣ حتى الآن من الجنوب إلى إيران؟ كم بلغت الآن قيمة هذا النفط؟ وما حجم الضرر الذي يلحقه هذا التهريب بالموازنة العامة السنوية للدولة وبمصالح الشعب؟ وما الذي فعله الدكتور الشهرستاني، وزيراً للنفط ثم نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الطاقة لإقناع أصدقائه في الأحزاب الإسلامية ومن الإيرانيين أيضاً أو إرغامهم على الكف عن سرقة نفط الجنوب وتهريبه؟ أم أن الدكتور الشهرستاني لا يرى إلى الأشياء بعينين اثنتين؟

الصدر: بعض نواب الأحرار لم يعملوا من أجل الوطن